

Distr.: General
28 August 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٧٣٥ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في إطار نظر المجلس في البند المعنون: ”صون السلم والأمن الدوليين“ أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يسلم بأهمية تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتشجيع العمل الوقائي الضروري للتصدي للتهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين.

”ويعترف مجلس الأمن بالدور الهام للمنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك قراراته وبياناته الرئاسية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

”ويذكر مجلس الأمن بأن منع نشوب النزاعات لا يزال مسؤولية أولية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتنفيذ التام والفعال للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ستين يوما تقريرا عن الخيارات المتعلقة بمواصلة تنفيذ قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، ويشير إلى بياناته الرئاسية ذات الصلة ولا سيما بياناته S/PRST/2006/39 و S/PRST/2006/45 و S/PRST/2006/57 و S/PRST/2007/1 و S/PRST/2007/3 و S/PRST/2007/7 و S/PRST/2007/22 و S/PRST/2007/24.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة بذل جهود لزيادة مشاركة المرأة باعتبارها مساهمة في منع نشوب التراعات وحلها وبناء السلام ومستفيدة منها. وفي هذا الصدد، يدعو إلى مواصلة تنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”ويلاحظ مجلس الأمن تنوع طابع التراعات التي لا تشمل التراعات بين الدول وداخل الدول فحسب، بل تشمل أيضا التهديدات الجديدة الناشئة، ويؤكد بالتالي عزمه على تعزيز دوره في منع نشوب التراعات بكافة أشكالها وحل تلك التراعات.

”ويذكر مجلس الأمن ببياناته الرئاسية بشأن شتى العوامل والأسباب التي تقوم بدور في التحريض على التراعات وتأجيجها وإطالة أمدها في أفريقيا، ولا سيما العوامل والأسباب التي أبرزها المجلس وتناولها.

”ويؤيد مجلس الأمن النهج الشامل والعالمي الذي أوصى الأمين العام باعتماده في تقريره عن منع نشوب التراعات (A/60/891)، أي: المنع الهيكلي بمعالجة الأسباب الأصلية للتراعات؛ والمنع العملي بضمان تفعيل آليات الإنذار المبكر والوساطة وإتاحة فرص وصول المساعدة والاستجابة الإنسانيتين، وحماية المدنيين وفرض جزاءات محددة الهدف في حالة الأزمات المباشرة؛ والمنع العام عن طريق منع التراعات القائمة من الامتداد إلى دول أخرى.

”وفي هذا السياق، فإن التنسيق الفعال بين أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها أمر حيوي لكفالة تحسين اتساق الآليات القائمة وضمان التوازن المناسب بين عمليات حفظ السلام والأنشطة الوقائية. وينبغي القيام بهذا التنسيق مع مراعاة النقاش الجاري بشأن كيفية تحسين الاتساق العام داخل الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة بشأن المنع الطويل الأجل لنشوب التراعات، بما فيها أفضل الممارسات والعمل المتعلق بالسياسة العامة في مجال: إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعدالة الانتقالية وسيادة القانون والممارسات الانتخابية وبناء السلام والإدارة الديمقراطية للحكم والتنمية والمساعدة الإنسانية والحماية والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا. ويشجع المجلس على إحراز المزيد من التقدم وتحقيق قدر أكبر من الاتساق في هذه المسائل، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المطلوب أعلاه اقتراحات بشأن كيفية تحسين تنسيق مواقف وخبرات أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

وصناديقها ووكالاتها ذات الصلة، وذلك بطرق منها التفاعل المنتظم مع الدول الأعضاء.

”ويلاحظ مجلس الأمن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن منع نشوب التراعات المسلحة (A/60/891)، ويرحب بالجهود التي بذلت لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على تقييم المخاطر ومنع نشوب التراعات، ويشجع الأمين العام على مواصلة تلك الجهود من أجل تحسين قيام الأمم المتحدة بالإنذار المبكر ودعم الوساطة وغيرها من الأنشطة الوقائية في أفريقيا وفي سائر أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن على الدور البالغ الأهمية لمستشاري الأمين العام الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية الجماعية والمسائل المتعلقة بمنع نشوب التراعات وحلها، وكذلك مساهمة أجهزة الأمم المتحدة مثل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، عند الاقتضاء.

”ويرحب مجلس الأمن بكون فريق العمل المعني بمنع نشوب التراعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا، قد أخذ زمام المبادرة ليفكر بعمق في هذه المسائل، مع إيلاء اهتمام خاص لمشكلة وضع استراتيجية عالمية وفعالة في مجال منع نشوب التراعات، في إطار حلقة دراسية ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج إقليمي في منع نشوب التراعات، حسب الاقتضاء، وفي هذا الصدد يرحب بالمساهمة المتنامية التي ما فتئت تبذلها المنظمات الإقليمية في معالجة مسائل السلم والأمن، ويتطلع إلى تقرير الأمين العام، المقدم بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وعملا بالبيان الرئاسي S/PRST/2007/7 بشأن وضع مقترحات محددة عن كيفية تحسين الأمم المتحدة لدعم الترتيبات الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية في إطار ترتيبات الفصل الثامن بغية المساهمة بصورة ملموسة في التصدي للتحديات الأمنية المشتركة في المجالات ذات الأهمية وتشجيع تعميق وتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة توطيد وتعزيز إقامة علاقة منظمة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل المساهمة في تحقيق أهداف السلام والاستقرار في سياق الترتيبات المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق. ولهذا يرحّب المجلس بالاتفاق المبرم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أديس أبابا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي يوطد أسس الشراكة اللازمة

لمعالجة الأسباب الأصلية للتراعات. كما يؤكد المجلس من جديد البلاغ المشترك المتفق عليه مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/386).

”ويرحب مجلس الأمن بالعمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي لإنشاء فريق حكمائه ونظامه القاري للإنذار المبكر اللذين يعدان عنصرين رئيسيين في الهيكل الأفريقي للسلم والأمن.

”ويعترف مجلس الأمن أيضا بأهمية مساهمة الهيئات دون الإقليمية ويؤكد ضرورة تعزيز الهيئات دون الإقليمية الأفريقية لقدراها في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب التراعات حتى يتأتى لهذه الجهات الفاعلة المهمة التصدي على أسرع وجه للتهديدات الناشئة المحدقة بالأمن في مناطقها.

”وفي الوقت ذاته، يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهود لضمان التشاور الملائم بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، من جهة، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من جهة أخرى، حتى يتأتى إعدادها على أحسن وجه لمعالجة الطابع العالمي لمسائل السلم والأمن“.